



القدس والأقصى المبارك بين سراب التهدة الرمضانية وحقيقة الأهداف والمشاريع الإسرائيلية القدس في مآلات تفاهات العقبة وشرم الشيخ

أ.د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

لعل اقتراب شهر رمضان ومكانة الأقصى بهذا الشهر الفضيل كان تقديرًا محررًا أو سببًا ومبررًا للعديد من الأطراف المعنية بالحفاظ على حالة الاستقرار ومنع المزيد من التدهور في الأوضاع المتفجرة بالأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك للتناهي والمبادرة وبالتدخل وبذل المزيد من الجهد والمساعي لتحقيق ما يسمى بالتهدة التي تضع حدًا لحالة التدهور المتفاقمة والمتواصلة بالأساس منذ حوالي عام في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكل طرف من هذه الأطراف اعتباراته ومصالحه الخاصة، ومن أجل ذلك شرعت هذه الأطراف بالاتصال وممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية من جهة وعلى السلطة الفلسطينية من جهة أخرى للمشاركة والانضمام لمبادرات احتواء الوضع البالغ الخطورة وتحقيق نوع من التهدة الميدانية. الأمر الذي تجاوبت معه الحكومة الإسرائيلية على مضض ووافقت عليه القيادة الفلسطينية مع اختلاف النوايا الحقيقية، كما المنطلقات والأهداف وتناقض الرؤى والمصالح بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ومع ذلك كان الخطاب المهيمن والمنطلق

الأوسع أنه قبيل شهر رمضان الماضي وفي ظل تفاقم الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في مدينة القدس، جراء تصاعد العدوان الإسرائيلي الممنهج والمتواصل منذ ما يزيد على عام مضى، وما ينجم عن هذا العدوان وتلك الجرائم البشعة التي يرتكبها جيش الاحتلال ومستوطنوه المستعمرون، من ضحايا واستباحة للدم والحقوق والأرض والمقدسات الفلسطينية ما بات يهدد بانفجار شامل في المنطقة بأسرها.

كذلك مع اقتراب الشهر الفضيل وما للقدس والأقصى والمقدسات في هذا الشهر خاصة من مكانة ومشاعر روحية ووجدانية يشكل استفزازها مصدر تهديد إضافي بالغ الأهمية ينذر بإشعال وتفجير حرب دينية، إضافة إلى واقع دروس التجارب السابقة في الصراع لجهة الدفع بالمنطقة إلى الانفجار بتوفير العناصر والأسباب الإضافية التي من شأنها خلق مناخات التوتر والانتقال بالصراع والمواجهة إلى مستويات جديدة مختلفة تهدد المنطقة بأسرها.

إلى جانب أنه وفي ظل التماهي والإمعان الإسرائيلي في العدوان على القدس وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة وصولاً إلى إمكانات امتداد تلك المواجهة لتشمل قطاع غزة وتكرار حرب سيف القدس برمضان الأسبق، إضافة إلى انكشاف المخططات الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية مع حكومة اليمين الفاشي الجديدة برئاسة نتنياهو، والتي باتت رسمية ومعلنة وبها تضمنه أساس اتفاقيات تشكيل مع الائتلاف الحكومي اليميني الديني الجديد وما يعلنه هذا الائتلاف صراحة بخصوص استهداف الأقصى وتحديدًا في ظل تزامن الأعياد اليهودية مع أيام شهر رمضان لهذا العام.

كل هذه المعطيات، كانت منطلقاً لتحديد مواقف الأطراف المتباينة، ودافعاً باتجاه البحث عن مخرج يؤدي إلى تهدئة منشودة تخدم مصالح ورؤى هذه الأطراف وخاصة في شهر رمضان وارتباطاً بما يمثله في الأقصى والمعنى الديني والروحي ودون فصل عن قضايا وأولويات أخرى تعني خاصة الجانب الفلسطيني والعربي بما يمكن من تجنب التصعيد وتحقيق تهدئة تفضي إلى ما هو أبعد من مجرد التهدئة الميدانية إلى أفق سياسي اقتصادي، وإلى



ترتيب يلجم الاستيطان والتهويد غير المسبوق ويعيد إطلاق المسار التفاوضي.

فيما لم تكن الحكومة الإسرائيلية معنية بشيء من ذلك حتى فيما يخص تحقيق التهدئة الميدانية إصرارًا منها على مواصلة العدوان بالقتل والأسر والاقتلاع والتهجير ومواصلة تنفيذ المخططات والمشاريع الاستيطانية الاستعمارية واستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها الإطاحة بالوضع القانوني والتاريخي القائم بالحرم القدسي بهدف خلق أمر واقع قسري جديد يفضي إلى تقسيم الحرم والمس بمكانته وبنائه وعمرانه. إلى جانب الإصرار على تصفية مختلف أشكال المقاومة والصمود الفلسطيني. وهذا ما أكدته وقائع ومجريات الأحداث والعدوان بعد التوصل إلى نتائج محددة لهذه المساعي والجهود في لقاء العقبة وشرم الشيخ.

في هذا الإطار كانت تتداعى وتلتقي كل من الأردن ومصر برعاية وحضور أميركي مع كل من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية في لقاءين متتاليين بكل من العقبة الأردنية وشرم الشيخ المصرية على المستويين السياسي الأمني من أجل هدف رئيسي وعنوان رئيسي، وهو تحقيق التهدئة الميدانية المترامنة مع حماية الأقصى ووقف الاستيطان بالنسبة للجانب الفلسطيني العربي والاستجابة الشكلية للضغوط الأميركية بالنسبة للجانب الإسرائيلي، بعد تحفظات أميركية هي أقرب إلى الملاحظات تجاه حكومة اليمين الإسرائيلي الجديدة برئاسة نتنياهو وإن كانت ملاحظات بين حليفين.

وذلك ما ستحاول هذه المقالة عرضه في سياق الإجابة على التساؤلات الكاشفة لأبعاد ما جرى، انطلاقًا من تناقض الرؤى والتطلعات في لقاء العقبة وشرم الشيخ وكيف؟ ولماذا كان التنصل الإسرائيلي من مخرجات اللقاءين، سواء بالنسبة للقدس أو الاستيطان وتجاهل متطلبات تحقيق التهدئة المنشودة ومواصلة سلطة الاحتلال تنفيذ مشاريعها ومخططاتها للإطاحة بالوضع القائم بالحرم القدسي ومضاعفة الاستيطان والتهويد انطلاقًا من برنامج اتفاقات الائتلاف الحكومي بقيادة نتنياهو.

**أولاً: مخرجات ونتائج مساعي الاطراف الدولية لتحقيق التهدئة الرضائية:
(أ) في لقاء العقبة المنعقد بتاريخ 26 شباط / فبراير 2023 بمشاركة الاطراف
الخمسة، صدر بيان مشترك بالنص الآتي:**

اجتمع مسؤولون أردنيون ومصريون وإسرائيليون وفلسطينيون وأميريكيون في مدينة العقبة الأردنية بتاريخ 26 شباط / فبراير 2023 بناء على دعوة المملكة الأردنية الهاشمية.

وأعلن المشاركون بعد مناقشات شاملة وصریحة:

1. أكد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على التزامهما بكل الاتفاقات السابقة بينهما والعمل للتوصل إلى سلام عادل ومستدام. وأكد الجانبان مجدداً على ضرورة الالتزام بخفض التصعيد على الأرض ومنع المزيد من العنف.

2. يقر الأطراف الخمسة بأهمية الحفاظ على الوضع التاريخي القائم، دون تغيير، في الأماكن المقدسة في القدس قوياً وفعالاً ويشددون في هذا الإطار على الدور المميز الذي تلعبه الأردن بوصايتها على هذه الأماكن.

3. أكدت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على استعدادهما والتزامهما المشترك بالعمل فوراً على وضع حدٍّ للتدابير أحادية الجانب لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر.

4. اتفق الأطراف الخمسة على الاجتماع مرة أخرى في شرم الشيخ في شهر آذار/ مارس لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه.

5. لقد اتفق المشاركون أيضاً على مواصلة تدابير بناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة بغرض معالجة القضايا العالقة من خلال الحوار المباشر. وسيعمل الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني بحسن نية لتحمل مسؤولياتهما وتعزيز الثقة المتبادلة من خلال هذا التدبير.



6. تعتبر الأردن ومصر والولايات المتحدة هذه التفاهات بمثابة تقدم بارز نحو إعادة العلاقات وترسيخها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وتلتزم بالمساعدة في تنفيذها وتيسير ذلك حسب الاقتضاء.

7. شدّد المشاركون على أهمية اجتماع العقبة، وهو أول اجتماع من نوعه منذ سنوات، واتفقوا على مواصلة الاجتماع وفقاً لهذه الصيغة والحفاظ على الزخم الإيجابي وتوسيع هذا الاتفاق ليصبح عملية سياسية أوسع نطاقاً تفضي إلى سلام عادل ومستدام.

8. شكر المشاركون الأردن على تنظيم هذا الاجتماع واستضافته وعلى جهودها الرامية إلى ضمان أن يحقق الاجتماع نتائج إيجابية، كما شكروا مصر على دعمها ودورها الأساسي ومشاركتها النشطة.

وشكر المشاركون أيضاً الولايات المتحدة على الدور المهم الذي تلعبه ببذل جهود رامية إلى التوصل إلى تفاهات أفضت إلى اتفاق اليوم وشددوا على دورها الذي لا غنى عنه في جهود منع التدهور وإيجاد آفاق للسلام.

وإن كنا لسنا بصدد تحليل بنود هذا الإعلان الصادر عن لقاء العقبة، فإن الانطباعات الأولية تبرز مسألة المسؤوليات المتساوية والمتبادلة أو المشتركة عن الوضع المتدهور في الأرض الفلسطينية خلافاً لحقائق الواقع في ظل العدوان الإسرائيلي.. مع ذلك فإن إعادة تأكيد الالتزام بالاتفاقيات السابقة يؤشر وإن بطريقة غير مباشرة إلى الاتفاق الأساسي، وهو اتفاق أو سلك الناظم للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية والذي كانت السياسات والممارسات الإسرائيلية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ما بقي من ذلك الاتفاق حياً لا يقارن أو يقاس بما تم تجاوزه وإنهاؤه بصورة منهجية من الجانب الإسرائيلي، كما أن استعادة الالتزام بالعمل من أجل تحقيق السلام كهدف للجانبين يؤشر إلى إعادة إحياء هذا الهدف وذاك المسار الذي تم وأده وتجاوزه الأحداث بموت سريري طويل الأمد. غير أن السؤال يتعلق بطبيعة الالتزام من الجانبين بخفض التصعيد على الأرض ومنع

المزيد من العنف يمثل هذا التعميم في المسؤولية عن حالة التوتر وتدهور الوضع الأمني في الوقت الذي تتعمد فيه سلطات الاحتلال مواصلة التصعيد وممارسة المزيد من العنف والإرهاب. وذلك ما يشمل أيضاً التدابير الأحادية التي ينبغي وضع حد لها لفترة من ثلاثة إلى ستة أشهر، النص الذي يثير المزيد من التساؤلات.

ب) بيان شرم الشيخ

1 - جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن اجتماع شرم الشيخ والذي عقد يوم الأحد 19 آذار 2023، تلبية لدعوة جمهورية مصر العربية، حيث التقى فيه مسؤولون أمنيون وسياسيون مصريون وأردنيون وإسرائيليون وفلسطينيون وأميريكيون بارزون في شرم الشيخ، وذلك استكمالاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في العقبة بالأردن في 26 شباط / فبراير 2023.

2 - أكد المسؤولون الأمنيون والسياسيون المشاركون في الاجتماع الخماسي الذي عقد اليوم الأحد في شرم الشيخ مجدداً التزامهم بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، فيما جددت حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية استعدادهما والتزامهما المشترك بالتحرك بشكل فوري لإنهاء الإجراءات الأحادية لفترة من 3 إلى 6 أشهر.. ويتضمن ذلك التزاماً إسرائيلياً بوقف مناقشة أي وحدات استيطانية جديدة لمدة 4 أشهر، ووقف إصدار تراخيص لأي نقاط استيطانية لمدة 6 أشهر.

أ) وأقروا - في بيان شرم الشيخ - بضرورة تحقيق التهدئة على الأرض والحيلولة دون وقوع مزيد من العنف، فضلاً عن السعي من أجل اتخاذ إجراءات لبناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة وفتح آفاق سياسية والتعاطي مع القضايا العالقة عن طريق الحوار المباشر.

أ) كما اتفقت الأطراف على إرساء آلية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الأوضاع



الاقتصادية للشعب الفلسطيني طبقاً لاتفاقيات سابقة بما يسهم بشكل كبير في تعزيز الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

واتفق الجانبان على استحداث آلية للتصدي للعنف والتحريرض والتصريحات والتحركات التي قد تتسبب في اشتعال الموقف. وترفع هذه الآلية تقارير لقيادات الدول الخمس في نيسان/ أبريل عند استئناف فعاليات جلسة الاجتماع في شرم الشيخ.

وأكدت الأطراف مُجددًا على الالتزام بعدم المساس بالوضعية التاريخية القائمة للأماكن المقدسة في القدس - فعلاً وقولاً - كما جددت التأكيد في هذا الصدد على أهمية الوصاية الهاشمية/ الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية.

وأكدت الأطراف أيضًا على ضرورة أن يتحرك الإسرائيليون والفلسطينيون بشكل فاعل من أجل الحيلولة دون حدوث أي تحركات قد يكون من شأنها النيل من قدسية تلك الأماكن، بما في ذلك خلال شهر رمضان المعظم والذي يتوأكب خلال العام الحالي مع أعياد الفصح لدى المسيحيين واليهود.

وأكدت الأطراف على أهمية استمرار عقد الاجتماعات في إطار هذه الصيغة، فضلًا عن تطلعها للتعاون بهدف وضع أساس لإجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم، مع تعزيز التعاون والتعايش بين كل شعوب الشرق الأوسط.

ووفقاً للبيان.. أجرت الأطراف الخمسة مناقشات مستفيضة حول سُبُل وأساليب التخفيف من حدة التوترات على الأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف تمهيد السبيل أمام التوصل لتسوية سلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أكد المشاركون مجددًا التزامهم بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وأقروا بضرورة تحقيق التهدئة على الأرض والحيلولة دون وقوع مزيد من العنف، فضلًا عن السعي من أجل اتخاذ إجراءات لبناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة وفتح آفاق

سياسية والتعاطي مع القضايا العالقة عن طريق الحوار المباشر.

(ج) الالتفاف الإسرائيلي على قرارات اللقائين:

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن الدول العربية جميعها كانت وفي إطار متابعة تطورات الأوضاع في القدس والأرض المحتلة وخيارات مواجهة التصعيد الإسرائيلي تأخذ بعين الاعتبار قدوم شهر رمضان وتسعى لوقف العدوان الإسرائيلي وتحقيق تهدئة ميدانية توفر الحماية للحرم القدسي أمام الاستهداف الإسرائيلي وتصاعد الاقتحامات والتهديدات.

كان مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية ينعقد في القاهرة في الثامن من آذار/ مارس 2023 وعلى هامشه تنعقد اللجنة الوزارية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة.

وعرض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية أيمن الصفدي مستجدات التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية في القدس وجهود عمل اللجنة منذ اجتماعها الخامس، والتحركات التي قامت بها الدول الأعضاء مع الدول المؤثرة دولياً لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف القدس المحتلة وأهلها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وآخرها الاجتماع الذي استضافته المملكة الأردنية الهاشمية في مدينة العقبة بهدف العمل على خفض التصعيد على الأرض ووقف الإجراءات الأحادية، ومنع المزيد من العنف والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها قوياً وعملاً دون تغيير. وذلك بتحديد صريح ومباشر للهدف الرئيسي لذلك اللقاء.

غير أن ما كان يجري فعلياً على الأرض كان يؤكد أن نتائج اجتماع العقبة لم تكن ذات أثر بأي شكل على السياسات والممارسات الإسرائيلية، بل كان العدوان الإسرائيلي يتصاعد بشكل مستمر، فقد تواصل العدوان الإسرائيلي الذي تقوده حكومة الاحتلال الإسرائيلي



اليمنية المتطرفة على الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرعة البئر الاستيطانية وتوسيع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، وتكثيف الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس، واستهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك والتهديد بإغلاقه وتصعيد اقتحاماته، وكذلك زيادة وتيرة الإعدامات الميدانية وهدم المنازل والتهجير القسري ومصادرة الممتلكات في القدس، بالإضافة إلى المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار الأسابيع الماضية في القدس ونابلس وجنين وأريحا ومختلف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وكذلك المصادقة على تشريعات وإجراءات عنصرية إسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين بما فيها عقوبة الإعدام، بمعنى استمرار العدوان والسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تهدد بتفجير الأوضاع في المنطقة.

فيما أعاد الوزراء أعضاء اللجنة خلال الاجتماع التأكيد على استمرار وتعزيز العمل العربي المشترك للوقوف في وجه الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وجهود الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ووقف خطواتها الأحادية التي تقوض حل الدولتين وإجراءاتها الاستفزازية التي تدفع إلى التوتر وتفجّر العنف، وضرورة دعم صمود أهل القدس وحمايتهم من الخطر المستمر الذي تمثله سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها، وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين من منازلهم. طبقاً لنص البيان الصحفي الصادر عن اجتماع هذه اللجنة وتالياً لقرارات مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية.

على الأرض كان التنصل الإسرائيلي من مخرجات بيان العقبة يتأكد قولاً وفعلاً، حيث شهدت الأسابيع الثلاثة ما بين القمتين، ارتفاعاً في مستوى التصعيد الإسرائيلي على الأرض، سواء من جانب الحكومة الإسرائيلية ذاتها، أو من جانب المستوطنين في الضفة الغربية، وهو تصعيد أدى إلى سقوط عشرات الضحايا من الفلسطينيين، بالإضافة إلى ارتفاع الأصوات

الرافضة لبيان قمة العقبة من جانب أقطاب مهمة في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي.

فصحيح أن إسرائيل استجابت لضغوط واشنطن بحضور اللقاء، لكنها استمرت في سياستها ودون تغيير في خطابها ومواقفها، حين عبّرت تلك المواقف عن الفجوة بين ما يمكن أن تلتزم به إسرائيل رسمياً، وما يمكن أن يطبق على أرض الواقع فعلياً، وظهر ذلك جلياً على سبيل المثال في السياسات والمواقف كما الممارسات الإسرائيلية بخصوص استهداف الحرم القدسي ولعبة الألفاظ والمصطلحات المضللة التي يتم توظيفها بالخطاب الإسرائيلي، والتي تعبّر عن الفجوة بين الحديث عن الالتزام باحترام «الوضع الراهن»، وتغيير الأوضاع على الأرض بحيث يكون الحديث عن الحفاظ على الوضع مصدرًا للجدل يتطلب العودة إلى تعريف «الوضع الراهن» الذي يفترض الحفاظ عليه.

إن المتتبع لمسار العدوان الإسرائيلي في الضفة الغربية، يلاحظ أن وتيرته ازدادت منذ 26 شباط تاريخ انعقاد لقاء العقبة، في تأكيد جديد على كذب وزيف الادعاءات القائلة بأن مسار العقبة - شرم الشيخ، انعقد لوقف التوتر في الضفة والذي مازال متواصلًا حتى الآن.

انعقد اجتماع العقبة في أجواء شديدة التوتر، خاصة بعد أن اقتحمت قوات الاحتلال مدينة نابلس ومخيمها، بذات اليوم في عملية أمنية (تم التحضير لها مسبقاً) أدت إلى استشهاد 11 مواطناً فلسطينياً وجرح أكثر من 100 آخرين. وكأن حكومة الاحتلال، أرادت أن تفرض رؤيتها وأجواءها على اجتماع العقبة، وأن تبعث برسائل، مفادها أنها لن تراجع عن أعمالها العدوانية، وعن خطتها الهادفة إلى اجتثاث مختلف أشكال المقاومة الفلسطينية، ولم تكن أجواء الالتحاق باجتماع شرم الشيخ، مختلفة عن تلك التي سبقت العقبة. خاصة على الصعيد الأمني، فقد شهدت الضفة الفلسطينية تصعيداً سياسياً وأمنياً إسرائيلياً غير مسبوق، وكانت محرقة حوارة الشهيرة، والتي شكلت مقدمة لأحداث لاحقة وكانت عمليات اجتياح للمدن والمخيمات، وارتكاب للمجازر، أهمها مجزرة



نابلس، ومنها عملية جنين في وضوح النهار.

كما قابل وزراء حكومة ننتياهو قرارات العقبة وتفاهماته بازدرء شديد، وسخرية، وكان الوفد الإسرائيلي جاء إلى العقبة دون تفويض رسمي، ما يتطلب أن «يقتى في العقبة» ما تم التفاهم عليه في العقبة - على حد تعبير وزير الأمن القومي إيتبار بن غفير، وما بين العقبة، وشم الشيخ، ارتفع عدد الشهداء في الضفة الفلسطينية من 83 شهيداً إلى 99 شهيداً، مع أن البيان، كما يقول في بدايته، كان ينص على ما يسمى توفير الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين، في مساواة كاذبة..

وبعد ساعات من انتهاء أعمال شرم الشيخ، واصلت قوات الاحتلال غزوها للمدن، واعتقالها الجماعي للمواطنين. ما يثير التساؤلات حول ما حققه مسار العقبة - شرم الشيخ في مختلف المجالات التي رسمها وحددها، ومنها الأمن وتحقيق الحماية قبل التساؤل عن فرص فتح آفاق لحل سياسي قادم في المدى المنظور؟

الحقيقة أن قمتي العقبة وشم الشيخ اللتين عُقدتا في الأردن ومصر بفارق عشرين يوماً، ما زالتا تثيران تساؤلاً عن فرص خفض التوتر الأمني، وإمكانية تحقيق التهدئة فما بالك بنقاطهما الأخرى.

تضمن البيانان الختاميان لقمتي العقبة وشم الشيخ التوافق على ستة بنود، منها أربعة بنود مكررة في البيانين، تتعلق بخفض التصعيد، والحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة، والالتزام بالاتفاقيات السابقة، ووقف مناقشة إنشاء أي وحدات استيطانية لمدة 4 أشهر، وعدم إقرار أي بؤر استيطانية لمدة 6 أشهر.

لكن وحين ارتضى الفلسطينيون والإسرائيليون المشاركة في قمتي العقبة وشم الشيخ لتحقيق أهدافهما. الفلسطينيون يتطلعون إلى تهدئة الأوضاع الميدانية كمقدمة لوقف الاستيطان لفتح أفق التسوية السياسية، بينما يسعى الإسرائيليون إلى استعادة التنسيق الأمني والتكيف مع الموقف الأميركي في سياق استرخاء الموقف العربي الفلسطيني

التمسك بالدور الأميركي.

إن متابعة تطور الأوضاع الميدانية اتصالاً بأهم مخرجين بالنسبة للجانب الفلسطيني، تكشف مدى التنصل الإسرائيلي من أي التزام بمخرجات اللقاءين ومدى الإصرار الإسرائيلي على مواصلة تنفيذ نفس السياسات والممارسات لتحقيق الأهداف المرسومة، سواء بالنسبة للحرم القدسي أو الاستيطان الاستعماري.

ثانياً: التنصل الإسرائيلي من قرارات العقبة وشرم الشيخ

(أ) التصعيد والتنصل الإسرائيلي تجاه المسجد الأقصى:

لم يستمر الحديث الإسرائيلي عن هدوء شهر رمضان (2023)، واعتباره أحد الشهور الأكثر هدوءاً لفترة طويلة، وانتهى الهدوء بدرجة أكثر عنفاً من التصعيد مساء الثلاثاء الرابع من نيسان/ أبريل الجاري، وفجر الأربعاء الخامس من نيسان/ أبريل، وسط الغضب والتنديد والتحذير الإقليمي والدولي. وأدى استهداف إسرائيل للمعتكفين في المسجد، وإلقاء القبض على ما يصل إلى 500 فلسطيني، بالإضافة إلى الاعتداءات والإصابات التي حدثت، للحديث فلسطينياً عن هدف تفريغ المسجد من المعتكفين والمصلين، وتمهيد الأوضاع من أجل اقتحامات المستوطنين مع الاحتفال بعيد الفصح اليهودي، والذي يتم الاحتفال به هذا العام في الفترة ما بين 5 نيسان/ أبريل (ليلة عيد الفصح اليهودي)، و12 نيسان/ أبريل الجاري.

ولم تهدد التحركات الإسرائيلية التي استهدفت المصلين والمعتكفين في المسجد الأقصى التوافقات التي تم التوصل لها في العقبة وشرم الشيخ فقط، ولكنها ولدت احتمالات أكبر للتصعيد القابل بدوره للتمدد خارج حدود المسجد الأقصى والقدس، وربما خارج فلسطين، في حال استمرت التحركات الإسرائيلية دون ضوابط، بما يعيد إلى الواجهة، مع الفارق، أجواء الأحداث التي سبقت حرب غزة الرابعة في أيار/ مايو 2020، وما هو أبعد منها.



وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى مباحثات أخرى كانت ترعاها مصر من أجل الحفاظ على التهدئة والحيلولة دون انتقال التصعيد في الضفة الغربية إلى قطاع غزة، الأمر الذي كان متوقعاً في شهر رمضان وتأكيداً لاحقاً وأثناء أحداث شهر رمضان وتطورات الأوضاع في القدس والضفة الغربية. إن الفصائل الفلسطينية قد تفاعلت بصورة حذرة للغاية مع ذلك التصعيد الإسرائيلي تجنباً لحرب جديدة مكتفية برسائل التحذير.

ولا يتضح الخروج الإسرائيلي على تلك الالتزامات القريبة، والتي حدثت خلال حكومة نتنياهو نفسه، في استهداف المسجد الأقصى والمصلين والمعتكفين عبر تحركات تُعرف نتائجها بشكل مسبق عبر التجربة فقط، ولكنها ظهرت عبر تصريحات بعض العناصر الأكثر يمينية في الحكومة، ومنها تصريحات وزير الأمن القومي إيتبار بن غفير الذي كتب في تغريدة عبر حسابه على تويتر بعد قمة العقبة، إن «ما حصل في العقبة سيبقى في العقبة»، واتفق وزير المالية اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش مع بن غفير.

وفي الحقيقة، لم يكذب حبر الاتفاق يجف حتى صدر عن سموتريتش تصريحه الشهير الذي أنكر وجود الشعب الفلسطيني، بل وضم الأردن لخريطة كيانه.

المسجد الأقصى والهدف الإسرائيلي بترسيخ وضع راهن جديد

قررت إسرائيل بشكل أحادي بداية من عام 2003 السماح للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى، وهو الاقتحام الذي يتم بحراسة الشرطة الإسرائيلية ورغم معارضة الأوقاف الإسلامية، واستمرت الاقتحامات لساحات المسجد الأقصى، ولكن دون السماح لليهود بأداء الصلوات التلمودية.

شهد عام 2022، تصاعد وتيرة عدد الاقتحامات التي تعرض لها المسجد الأقصى، حيث اقتحمه أكثر من 48 ألف مستوطن. وشملت تحركات المستوطنين أداء طقوس تلمودية علنية، مع رفع العلم الإسرائيلي، بالإضافة إلى فرض قيود على رفع الأذان، وملاحقة المرابطين والمرابطات، والتضييق على المعتكفين، بما فيها تأجيل الاعتكاف ومنعه

خلال الأيام العشرة الأولى من رمضان الماضي، لتحديث الاعتداءات الإسرائيلية بعد أيام قليلة من بداية الاعتكاف بهدف توفير المناخ المناسب للاقتحامات. وإلى جانب الصلوات التلمودية، استمرت محاولات الترويج والضغط من أجل تقديم القرابين داخل المسجد الأقصى خلال عيد الفصح اليهودي.

وطورت إسرائيل المشهد من خلال اقتحام المسجد الأقصى مساء الرابع من نيسان/ أبريل، وفجر الخامس من نيسان/ أبريل الماضي، بالاعتداء على المعتكفين، وملاحقة المصلين والمعتكفين وإفراغ المسجد القبلي منهم، كما قيّدت من لهم حق دخول المسجد للصلاة في الوقت الذي حدث الاقتحام الأول من قبل المستوطنين.

وبعد ساعات من هذا الاقتحام الأول الذي حدث في 5 نيسان/ أبريل، وبعد الاعتداء على المصلين والمعتكفين وتقييد دخول المسلمين للمسجد الأقصى، تم اقتحام المسجد للمرة الثانية من قبل المستوطنين يوم 6 نيسان/ أبريل، كما حاول بعضهم إدخال قرابين للذبح في باحات المسجد. وفي هذا السياق تبرز المخاوف من الأسباب التي تقف وراء التركيز على خطاب تقديم القرابين والإعلان عن مكافآت مالية لمن يستطيع القيام بهذا.

وتكمن الخطورة في تحويل فكرة تقديم القرابين إلى الخط الذي يتم القياس عليه. وبهذا، بدلاً من أن يكون الهدف الأساسي هو إيقاف الاقتحامات التي يتعرض لها المسجد الأقصى، واحترام الوضع الراهن القائم الخاص بوقف الصلوات وغيرها من الممارسات التي يقوم بها المستوطنون في المسجد الأقصى كهدف مرحلي، يتحول الهدف إلى الحيلولة دون تقديم قرابين في المسجد، بما يعني تكريس الأمر الواقع الجديد الذي تم إحداثه قبل تنفيذ خطوط تقديم القرابين وهكذا.

والمشكلة الحقيقية، أنه إذا استطاعت إسرائيل ترسيخ فكرة الوضع الراهن الجديد، فإنها ستكون قادرة على تأسيس الخطاب المناسب لتقديم القرابين وغيرها من الممارسات من خلال بوابة حرية ممارسة الشعائر الدينية للجميع.



حرص نتبهاهو بعد التصعيد الذي حدث في المسجد الأقصى، وما ارتبط به من تنديد واسع النطاق، لتكرار ما تحدث عنه رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت، والخاص بالحديث عن التزام إسرائيل بالحفاظ «على حرية العبادة وحرية ممارسة شعائر جميع الأديان والوضع الراهن في حرم المسجد الأقصى»، مبرراً ما حدث بوجود متطرفين في المسجد بحوزتهم أسلحة وحجارة وألعاب نارية، وأن إسرائيل لن تسمح، وفقاً له، للمتطرفين الذين يهاسون العنف بالمساس بحرية العبادة.

«حرية إقامة الشعائر الدينية لكل الأديان» في المسجد الأقصى، كما جاءت بذلك صفقة ترامب بالمخالفة لما يفترض أن يكون عليه الوضع في مسجد، ولما يفترض الالتزام به وفقاً لترتيبات «الوضع الراهن» القائمة، والتي يمكن وفقاً لها زيارة غير المسلمين للمسجد الأقصى، في حين يسمح للمسلمين فقط بالصلاة فيه. ولكن ما حدث، ويتم تكراره وتحويله إلى «وضع راهن» جديد في الخطاب الإسرائيلي هو السماح بالصلوات التلمودية في المسجد الأقصى، والاقترحات المتكررة، بما فيها خارج المواعيد التي كان يتم الالتزام بها، بالإضافة إلى تكرار الحديث عن استهداف تقديم القرابين في المسجد وغيرها من التحركات التي تستهدف تغيير واقع المسجد و«الوضع الراهن» الأصيل، وتأسيس وترسيخ وضع راهن جديد تحت خطاب كبير، يفترض سهولة ترويجه، وهو حرية ممارسة الشعائر الدينية.

وما حدث في 2023، هو استخدام القوة، دون الاهتمام بردود الفعل الدولية والإقليمية، ودون الاهتمام بالاتفاقيات والالتزامات، من أجل تفريغ المسجد بالدرجة الممكنة من المصلين والمعتكفين، وتقييد وصول المسلمين للمسجد في الوقت الذي تتم فيه الاقتحامات وسط حراسة أمنية إسرائيلية مشددة تحاول إسكات المصلين وترسيخ هذا الوضع بوصفه طبيعياً يجب الالتزام به من الجميع كما تفعل إسرائيل.

لقد واصلت السلطات الإسرائيلية حملتها الشاملة لإطباق الخناق على المسجد والمصلين من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى تهويد المدينة بالكامل، إضافة إلى مواصلتها لأعمال الحفريات والأنفاق أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، كما قام

المستوطنون باقتحام المسجد الأقصى على شكل مجموعاتٍ متتالية وأداء صلواتٍ تلمودية عند الأبواب وفي الساحات، وخاصةً في المنطقة الشرقية منه بتخصيص وتحديد ممنهج للزمان والمكان.

ويذكر أنه وبتاريخ 5 نيسان/ أبريل 2023، قامت عصابات المستوطنين بدعم من قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتخطيط لإحياء التقليد التوراتي المتمثل في التضحية بالمعز داخل باحات المسجد الأقصى في عيد الفصح اليهودي، وذلك بالتزامن مع شهر رمضان الكريم، ثم تطور الوضع أكثر مع دعوة وزير الأمن القومي المتطرف إيتبار بن غفير للجماعات اليهودية باقتحام المسجد الأقصى خلال عيد الفصح، وحدثوا الاشتباكات بعد أن تحصن المئات من المصلين الفلسطينيين في باحات المسجد الأقصى بعد صلاة العشاء مباشرة ومداهمة شرطة الاحتلال المسجد وألقوا قنابل الصوت، وأطلقوا الرصاص المطاطي، وضربوا فلسطينيين بالهراوات، مما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن 50 شخصاً واعتقال 500 آخرين، مما أدى إلى لفت الانتباه الدولي إلى الصراع الدائر في المنطقة وإلى معاناة الفلسطينيين جراء الاعتداءات المتكررة على حرمة مقدساتهم.

ومن بين ردود الفعل الدولية، كان الموقف العربي، حين اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في جلسة طارئة في اليوم نفسه على مستوى المندوبين، وأصدر بياناً يؤكد فيه الإدانة الشديدة للجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المصلين المسلمين العزل في المسجد الأقصى المبارك، والتي تصاعدت على نحو خطير خلال الأيام الماضية من شهر رمضان المبارك، وأدت إلى وقوع مئات الإصابات والاعتقالات في صفوف المصلين المعتكفين في المسجد وإلى اقتحامات وتدنيس متعمد لقدسية المسجد الأقصى المبارك من قبل المسؤولين والمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

كما أكد المجلس رفض وإدانة كل أشكال الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وكذلك محاولة السيطرة على



إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية في القدس المحتلة ومحاولات فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف. وأكد المجلس على حق المسلمين والمسيحيين في الوصول الآمن وغير المقيد إلى أماكن عبادتهم لأداء واجباتهم الدينية بحرية في المسجد الأقصى المبارك وكنائس القدس المحتلة.

وكذلك تحميل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية ما ينتج عن تلك الجرائم والإجراءات التي تقوض حرية العبادة في المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، والتي تشكل انتهاكات فاضحة لقرارات الأمم المتحدة، والتحذير من أن هذه الاعتداءات والجرائم تعتبر استفزازاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولمشاعر المؤمنين في كل مكان، وتندر بإشعال دوامة من العنف تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وبعد أيام من انعقاد المجلس وتوالي ردود الفعل الدولية الرفضية والمنددة بالانتهاكات الإسرائيلية وبتاريخ 2023 /4 /9 وتحت حراسة أمنية مشددة، تجمّع آلاف الإسرائيليين من أجل «البركة الكهنوتية»، وهي طقوس خاصة بعيد الفصح، عند الحائط الغربي في القدس، ودعا وزير الأمن اليميني المتطرف إيتهار بن غفير إلى عدم فرض حظر من قبل الحكومة الإسرائيلية دخول غير المسلمين للحرم القدسي في العشر الأخير من رمضان مثل كل عام.

إن المقدسات والكنائس المسيحية لم تكن بمنأى هي أيضاً عن الاستهداف الإسرائيلي، وكما هو الحال بالنسبة للمقدسات الإسلامية والمسجد الأقصى المبارك وبتاريخ 2023 /4 /15، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتقييد وصول آلاف المسيحيين إلى كنيسة القيامة في القدس، للاحتفال «بسبت النور»، الأمر الذي فجر الكثير من التوترات التي انتهت بدفع وضرب واعتداءات ومناوشات عند الحواجز الشرطية في البلدة القديمة، في محيط الكنيسة، وحولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي البلدة القديمة إلى ثكنة عسكرية منذ الصباح، ونصبت الحواجز وأغلقت الأبواب المؤدية للكنيسة، وحددت

مسارات للمحتفلين من أجل ضبط أعدادهم.

وتعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تقليص عدد المسيحيين المشاركين في احتفالات سبت النور للعام الثاني على التوالي، حيث منحت تصاريح لـ 1800 فقط من أجل الوصول إلى الكنيسة، بعدما كان العدد 4000 العام الماضي، ومفتوحاً قبل ذلك، حيث كان يشارك أكثر من 10000 في مثل هذا الاحتفال.

وقد واجهت تلك الممارسات الإسرائيلية انتقادات وإدانات فلسطينية وعربية ودولية واسعة، أكدت على رفض وإدانة الاستمرار الممنهج لحملة التضييق والعنصرية التي تستهدف الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين للحؤول دون ممارسة شعائرهم والوصول إلى مقدساتهم، فيما أكد المسيحيون الفلسطينيون أن حكومة نتنياهو العنصرية جعلت حياة المسيحيين أسوأ في مسقط رأس المسيحية.

في 26/4/2023 اقتحم عشرات المستوطنين المتطرفين، المسجد الأقصى المبارك، من باب المغاربة، بحماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي، وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة إن 180 من المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوساً تلمودية في المنطقة الشرقية منه، وواصلت شرطة الاحتلال فرض قيودها على دخول الفلسطينيين للأقصى، واحتجزت هوياتهم الشخصية عند بواباته الخارجية، ولرصد إمعان سلطات الاحتلال في التصعيد المستمر لاعتداءاتها في القدس واستهداف المقدسات.

ويمكن إيجاز إجراءات واعتداءات سلطات الاحتلال خلال شهر آذار/ مارس بالآتي:

اقتحم 3297 متطرفاً ومتطرفة المسجد الأقصى على مدار شهر آذار/ مارس قبيل وأوائل شهر رمضان، وأدوا صلوات وطقوساً توراتية بحماية شرطة الاحتلال، وأدى المقتحمون صلاة «بركات الكهنة» بكامل طقوسها في المنطقة الشرقية خلال اقتحام



الأقصى في عيد «المساخر»، وركبت سلطات الاحتلال كاميرتين جديدتين على سطح المدرسة التنكزية إلى الجنوب الغربي من المسجد الأقصى بهدف كشف المساحة الفاصلة بين باب المغاربة والمصلى القبلي.

اعتقلت قوات الاحتلال على مدار الشهر 190 مقدسيًا، بينهم أكثر من 8 نساء وما يزيد على 48 قاصرًا، فيما أصدرت محاكم الاحتلال 12 أمر اعتقال إداري بحق أسرى من محافظة القدس.

إصدار 20 أمر حبس منزلي عن محاكم الاحتلال بحق المقدسيين، ووقع 4 أطفال ضحية لهذه العقوبة. وأصدرت محاكم الاحتلال أكثر من 39 أمر إبعاد خلال شهر آذار، 19 منها عن المسجد الأقصى المبارك، بينهم 6 نساء، بالإضافة لإبعاد واحد عن مدينة القدس.

سُجّلت في محافظة القدس 12 عملية هدم خلال شهر آذار، بينها 11 عملية هدم بجرافات الاحتلال، وعملية هدم ذاتي قسري واحدة. وشملت عمليات الهدم منازل مأهولة بالسكان ومنشآت زراعية وحيوانية وتجارية وعملية تجريف أرض زراعية. ووزعت طواقم بلدية الاحتلال إخطارات هدم لمنازل في حي السرخي ببلدة جبل المكبر. وخلال الربع الأول من هذا العام 2023، يمكن إيجاز وقائع التصعيد والاعتداءات الإسرائيلية بالقدس كمؤشرات حقيقية وميدانية لإحداث المزيد من التوتر والإمعان في العدوان بالوقائع الآتية:

ارتقى 7 شهداء في محافظة القدس من بينهم طفلان، كما احتجزت سلطات الاحتلال جثامين الشهداء: خيرى علقم، والطفل وديع أبو رموز، وحسين قراقع، ليرتفع عدد الشهداء المقدسيين الذين تحتجز سلطات الاحتلال جثامينهم في الثلاجات ومقابر الأرقام إلى 24 شهيدًا.

تصاعدت عمليات الاعتقال التي تنفذها قوات الاحتلال بوحشية بحق الفلسطينيين

في محافظة القدس، حيث رُصدت 736 حالة اعتقال في مناطق محافظة القدس كافة خلال الربع الأول من عام 2023، من بينهم ما يزيد على 110 أطفال ونحو 26 سيدة.

وفي الربع الأول من العام الجاري، نفذت سلطات الاحتلال في محافظة القدس 117 عملية هدم و14 عملية تجريف، كان منها 26 عملية هدم ذاتي قسري و91 عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال.

سلمت سلطات الاحتلال ما يزيد على 120 إخطار هدم لعدد من المنشآت التجارية والمنازل، في أحياء بلدات: سلوان، والعيسوية، وجبل المكبر، ورفات، والزعيم، وحي السرخي في بلدة السواخرة، وبلدة عناتا، وعدد من التجمعات البدوية منها؛ أبو النوار، والسعيد، ووادي صعب.

أشار التقرير إلى أن اعتداءات المستوطنين واستفزازاتهم تزايدت وتيرتها، فخلال الربع الأول نفذ المستوطنون نحو 54 اعتداء، تحللتها 6 اعتداءات بالإيداء الجسدي.

وفي سياق انتهاك الاحتلال لحرمة المسجد الأقصى المبارك، رصدت محافظة القدس اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المبارك خلال الربع الأول من عام 2023، إذ اقتحم المسجد الأقصى المبارك 11454 مستوطنًا، و234945 تحت مسمى «سياحة» كان أعلاها في شهر كانون الثاني/يناير.

وفي خلاصة الأمر، فقد دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تصعيد ممارساتها وانتهاكاتها الممنهجة خلال شهر رمضان في الأعوام السابقة، وخاصة في محيط وباحات المسجد الأقصى، وهذا العام ومع تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة وبعض وزرائها العنصريين الذين يجرّضون علنيًا ورسميًا على استهداف المسجد الأقصى في رمضان، والذي تزامن هذا العام مع الأعياد اليهودية الدينية، فقد تكرر مسلسل اقتحام المسجد الأقصى بصورة منتظمة وبأعداد أكبر بكثير من قبل جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين بشكل سافر.



إضافة إلى ملاحقة المرابطين والمرابطات، والتضييق على المعتكفين لمنع الاعتكاف التقليدي بالأقصى، واستمرار محاولات الترويج والضغط من أجل تقديم القرابين داخل المسجد الأقصى خلال عيد الفصح اليهودي.

لقد صعّدت سلطات الاحتلال في هذا المشهد المرفوض والمدان، وخاصة خلال يومي الرابع من نيسان/ أبريل، والخامس منه، كما سبقت الإشارة، من ممارساتها واعتداءاتها على المعتكفين بصورة وحشية، وملاحقة المصلين والمعتكفين وإفراغ المسجد القبلي منهم، ومحاولات إدخال قرابين للذبح في باحات المسجد.

وذلك ما كان يتم بصورة مخططة ومنهجية في إطار تصعيد مستمر لإحداث تراكم خطوات ووقائع جديدة، تغيّر من الوضع القائم التاريخي والقانوني في المسجد الأقصى، ووصولاً إلى تحقيق هدف التقسيم الزمني والمكاني للأقصى، كما حصل للأسف بالحرم الإبراهيمي في الخليل إثر المذبحة المعروفة.

وما يتم تطبيقه اليوم، بعد فرض التقسيم الزمني الذي يسمح لليهود والمستعمرين المتطرفين بزيارة باحات الأقصى بأوقات زمانية يومية محددة، تبدأ من الصباح الباكر السابعة صباحاً إلى الحادية عشرة، إلى قبيل صلاة الظهر. هو محاولة فرض التقسيم المكاني وتخصيص مساحات معينة من أرض الحرم القدسي للطقوس اليهودية. وهنا نلاحظ أن الأمر الذي بدأ بالزيارة، دون تنسيق أو رجوع للأوقاف الإسلامية، وإدارة الأقصى، بل بمسؤولية الشرطة الإسرائيلية وأخذ يتطور إلى السماح بإقامة الشعائر الدينية اليهودية بساحات معينة بالأقصى، ثم محاولات إدخال القرابين، كان هذا يتم تدريجياً. وفي كل عام تضاف حلقة جديدة بأمر واقع جديد، وتكريس هذا الوضع الجديد للبناء عليه لاحقاً أو مستقبلاً، وسلطة الاحتلال تتحكم بأبواب الدخول للأقصى والسيطرة الخارجية المطلقة بها يمكنها من تحديد أعمار وأعداد المسلمين المسموح لهم دخول الأقصى.

هذا العام بدأت سلطات الاحتلال بتكثيف محاولات السيطرة والتحكم داخل الأقصى وصولاً إلى منع الاعتكاف بالمسجد، وهي السنّة الإسلامية المتبعة بالحرم القدسي بصورة

دائمة، خاصة في شهر رمضان المبارك من كل أنحاء فلسطين، فاتخذت قرارًا بتحديد الأعمار والأعداد المسموح لها بالصلاة، وعزلت كل القدس وليس فقط الأقصى، عن كل الجهات والمناطق الفلسطينية ثم عملت على إخلاء المسجد مباشرة بعد صلاة التراويح لخفض أعداد المصلين بصلاة الفجر، والتمكن من إخلاء المسجد تمامًا قبل اقتحامات المستوطنين بحراسة الشرطة كل صباح، كما ذكرنا، وذلك بأعداد أكبر وبحرية أكثر ودون وجود مسلمين في المسجد، ليتسنى لهم إقامة شعائرهم، وإدخال قرابينهم كما يعلنون، والسيطرة الكاملة على الساحات جميعها، وخاصة تلك الواقعة في الجهة الشمالية المتصلة بحائط البراق، الذي يسمونه حائط المبكى، إمعانًا في إحداث وتكريس التقسيم المكاني، والاستيلاء على الساحات المكشوفة في المسجد الأقصى الذي يشتمل بمساحته الكلية على 144 دونمًا.

لكن سلطة الاحتلال لا ترى إلا بالأماكن المكشوفة كأجزاء من المسجد الأقصى، بما يمكنهم من الاستيلاء على الباحات التي يحدونها تمهيدًا لتكريسها لشعائرهم وكنسهم باستباحة سافرة لحرمة المسجد الأقصى وتقسيمه.

وبذلك، فإن ما يحدث من أمر جليل هو في حقيقته عدوان مكشوف وبأهداف مكشوفة تؤكد مضي سلطة الاحتلال في تنفيذ مخططاتها لتقسيم المسجد الأقصى لتغيير الواقع القانوني والتاريخي القائم وتهويد القدس والأماكن المقدسة دون أي اكتراث بالقانون الدولي وبقرارات الشريعة الدولية، وحتى بالتفاهات الإقليمية والدولية، ومنها اتفاقات العقبة وشرم الشيخ الهادفة إلى منع التصعيد ووقف الإجراءات والتدابير الإسرائيلية تفاديًا لتبعاتها وانعكاساتها البالغة الخطورة على الأرض والاستقرار في المنطقة والعالم، وهي تدفع باتجاه الحرب الدينية.

لم تكن واقعة قمع المعتكفين في المسجد الأقصى المبارك في أوائل شهر رمضان المبارك بمثل هذا البطش والاستهتار بحرمة الأرواح والمقدسات حدثًا عاديًا في سياق الاعتداءات المستمرة والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة، بقدر ما كانت خطوة إضافية تؤسس لواقع



قسري جديد في الحرم القدسي في سياق ما تراكم من خطوات جزئية بمسار مستمر للإطاحة بالوضع القائم التاريخي والقانوني وفرض التقسيم الزماني والمكاني في الحرم، الهدف الإسرائيلي الرسمي، طبقاً لمخططات معتمدة موسومة يجري تنفيذها بخطوات جزئية تراكمية متدرجة على امتداد فترة زمنية تجاوزت عقداً من الزمان؛ وتحدث ذلك التغيير التدريجي وصولاً لتحقيق الهدف كلما كان ذلك متاحاً.

ولاستحضار المشهد الرمضاني في المسجد الأقصى المبارك هذا العام، لا بد من استحضار مجريات الأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبيل الشهر الفضيل بما يمكن من توقع نتائج وتداعيات تلك الأحداث على هذا المشهد الرمضاني في الحرم، وخاصة لجهة استمرار وتصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، حيث كان العام الماضي في ظل حكومة لايبس العام الأكثر دموية في هذا العدوان، وهو يوقع حوالي 240 شهيداً باجتياحات واسعة ومتكررة للمدن الفلسطينية، خاصة جنين ونابلس، بمجازر دموية وإعدامات ميدانية تواصلت وازدادت عنفاً ودموية وإرهاباً مع حكومة المستوطنين واليمين الإسرائيلي الفاشي بقيادة نتنياهو (وهو العدوان المستمر والمتواصل إلى يومنا هذا) فيما كانت أيام الشهر الكريم تقترب بكل ما تحمله من معانٍ روحية ووطنية بالنسبة للشعب الفلسطيني، الذي وقف مدافعاً ومتصدياً للبطش والإرهاب والعدوان الإسرائيلي ببسالة، مضحياً وصامداً بإبساء يذود عن حقوقه ومقدساته، وفي مقدمتها الأقصى المبارك الذي يتعرض للانتهاكات والاقترحات اليومية، في الوقت الذي ترمح فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتقر استمرارية هذه الاقترحات بل وزيادة أعداد المقتحمين من المستوطنين والمتدينين الذين لا يترددون في إعلان نواياهم وإصرارهم على تأدية طقوسهم الدينية، بما في ذلك نفخ البوق وتقديم القرابين إيذاناً - وفق طقوسهم - بمباشرة إقامة الهيكل على أنقاض الأقصى.

وعلى الرغم من أن هذه الاعتداءات الخطيرة الأخيرة على المسجد الأقصى قد شهدت إدانات عربية وإقليمية ودولية واسعة النطاق بما تمثله من خرق للوضع التاريخي والقانوني

القائم في المسجد الأقصى المبارك وانتهاكاً لحرمة الأماكن المقدسة، إلا أن عصابات المستوطنين وبحماية من جيش وشرطة الاحتلال استمرت بمسلسل الاقتحامات في ساحات المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة على شكل مجموعات، وأدوا طقوساً تلمودية، كما واصلت فرض إجراءات مُشددة وتقييدات على دخول الفلسطينيين للمسجد في خامس أيام عيد «الفصح اليهودي».

تتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذا التصعيد في ساحة الصراع، كما تتحمل المسؤولية عن استمرار الاقتحامات وما ينتج عنها في إطار الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وهذا ما يتطلب إدراك الموقف الإسرائيلي الحقيقي من تفاهات العقبة وشرم الشيخ التي تم تجاوزها والضرب بها بعرض الحائط إسرئلياً دون أي تفاعل أو رد فعل من الأطراف الأخرى، كما يستدعي مواصلة وتكثيف التحركات السياسية والدبلوماسية والقانونية على المستويات كافة للمطالبة بتوفير حماية دولية للأقصى والقدس والمقدسين، لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ومقدساته طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، ولحشد موقف دولي فاعل يجبر دولة الاحتلال على وقف الاقتحامات والاعتداءات والانتهاكات التي تفرضها سلطات الاحتلال وعلى مدينة القدس ومقدساتها، ولتنفيذ القرارات العربية والإسلامية والأممية ذات الصلة بحماية القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وضرورات حماية الوضع التاريخي والقانوني القائم، كما احترام الوصاية الهاشمية في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ب) فيما يخص التنصل من أي التزامات بشأن الاستيطان وكيف استمر الحال بعد شرم الشيخ من الجانب الإسرائيلي

عُقدت قمة العقبة رغم تزايد الاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والسياسات التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية لتعزيز الاستيطان وشرعته، والتي قوبلت بوقف السلطة الفلسطينية للتنسيق الأمني.

لقد شهد الربع الأول من عام 2023 المصادقة على 8 مشاريع استيطانية جديدة من



قبل حكومة الاحتلال العنصرية، بالإضافة إلى استكمال العمل على مشاريع تمت المصادقة عليها سابقًا. ومن أبرز المشاريع التي تمت المصادقة عليها:

- أعلنت سلطات الاحتلال عن مخطط استيطاني جديد يشمل إنشاء مراكز وأبراج تجارية استيطانية، إلى جانب مساحات واسعة من البناء للسكن الاستيطاني والمراكز الترفيهية للمستوطنين، على مساحة تقدر بنحو 2, 1 مليون متر مربع، إذ يقع على مدخل غربي القدس، وتحديدًا على أراضي بلدة لفتا المدمرة عام 1948، وسيجري فيه إقامة ما تسمى المؤسسات السيادية، وأنفاقًا وسككًا حديدية ستمر من تحت الأرض في المنطقة لربطها مباشرة مع تل أبيب، كما ستضم كذلك السفارات والفنادق».

- تشرف بلدية الاحتلال وما يُسمى «صندوق إرث المبكى» التابع للاحتلال على إقامة مقهى ومطلة تهويدية، فوق المدرسة التنكزية وحائط البراق، من أجل إحاطة المنطقة بالمستوطنين على مدار الساعة، وسيكون مفتوحًا في كل الأوقات، حتى لا تفرغ المنطقة من المستوطنين، وتقدر مساحة المشروع بـ 300 متر مربع، فوق المدرسة التنكزية تحديدًا.

- أعلنت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في بلدية الاحتلال بالقدس عن تعديل الخارطة الهيكلية في مستوطنة راموت، بهدف زيادة المساحة من 6, 44 دونم إلى 1, 45 دونم، وزيادة عدد الوحدات السكنية من 200 وحدة إلى 263 وحدة، كما أعلنت عن إيداع خارطة هيكلية أخرى بهدف تحديد بناء لإنشاء مبانٍ لاستخدامات عامة، على مساحة 6, 1 دونم، بالإضافة للإعلان عن رخص بناء لإضافة 29 وحدة سكنية، وإقامة مبانٍ عامة تشمل روضات أطفال وكنيسًا على مساحة 8, 6 دونم في المستوطنة نفسها.

ولأن قمة العقبة لم تحقّق أهدافها في خفض التوترات الأمنية، انعقدت قمة شرم الشيخ في ظلّ الأجواء نفسها، ولتحقيق الأهداف ذاتها، وصدر عن القمتين بيانان ركّزا بصورةٍ أساسية على التهدئة وخفض التوترات الأمنية في الضفة الغربية.

وكانت الحكومة الإسرائيلية، تواصل نشاطاتها الاستيطانية، ما يعني تنصلها من

وعودها الكاذبة التي أطلقتها في قمتي «العقبة» و«شرم الشيخ» الأخيرتين، والتي تعهدت فيها بعدم القيام بخطوات أحادية الجانب، بما يشمل الاستيطان.

وبعد هذه القمة مباشرة، صادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي بالقراءات الثانية والثالثة على مشروع قانون «إلغاء قانون الانفصال» في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأغلبية 31 عضواً في الكنيست مقابل 18 معارضاً.

ويهدف مشروع القانون هذا إلى إلغاء البنود التي كانت تحظر على المستوطنين دخول نطاق أربع مستوطنات أخلت في الضفة الغربية المحتلة في العام 2005، وهي مستوطنات: «جانيم»، و«كديم»، و«حومش»، و«سانور»، على نحو يفتح المجال أمام إعادة استيطانها من جديد، وذلك في إطار السياسة والاتفاقيات الائتلافية لتشكيل الحكومة والتي تهدف إلى شرعنة بؤر استيطانية عشوائية شمالي الضفة الغربية المحتلة.

ومن المرجح أن يتبع المصادقة على القانون بدء المستوطنين بمحاولة بناء بؤر استيطانية توطئة لخلق حقائق جديدة على الأرض يجري تسوية أوضاعها لاحقاً، كما هي العادة.

ومن المتوقع أن يشكّل هذا القانون حجر الزاوية لإعادة بناء مستوطنة «حومش» على أراضي فلسطينية خاصة مسجلة في الطابو، لأنه رغم إخلاء هذه المستوطنة، ما زالت هناك مدرسة دينية فيها، وقد باتت تشكّل مصدرًا كبيرًا لعنف المستوطنين ممن يتلقون حماية من جيش الاحتلال، وفعلياً سيؤدي هذا القانون إلى ضم فعلي لأجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية.

إن تشريع إسرائيل هذه الوحدات الاستيطانية الجديدة رسالة واضحة، مفادها أن اليمين المتطرف الفاشي هو من يقرر مجريات الأمور في الحكومة الإسرائيلية، ويعدّ انقلاباً جديداً على الاتفاقيات والتفاهات المبرمة في التأكيد على أن إسرائيل خارج إطار القانون.



وفي القدس، تتواصل مخططات الاستيطان، حيث من المقرر أن تناقش لجنة التخطيط المحلية الإسرائيلية في بلدية القدس أربعة مخططات استيطانية وهي: مركز وادي الجوز للأعمال (وادي السيليكون)، وخطة القناة السفلى، وخطتان للتوسع الكبير في مستوطنة راموت.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الأشهر الثمانية عشر الماضية شهدت زيادة في الترويج لمخططات استيطانية، بما في ذلك هذه المخططات الأربعة، إلى جانب خطط أخرى مثل خطة عطاروت الاستيطانية، وخطة توسيع مستوطنة «نوف تسيون»، وخطة لمضاعفة حجم مستوطنة «جفعات هاماتوس».

في إطار توجه حكومة الاحتلال الإسرائيلي لمضاعفة الميزانيات المخصصة للاستيطان، توافق وزير المالية الإسرائيلي «بتسلئيل سموتريتش» مع وزيرة النقل ميري ريغيف على تخصيص أكثر من أربعة مليارات شيكل بهدف تطوير الطرق والبنية التحتية للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وإدراجها ضمن الميزانية العامة، حيث رصدت الحكومة الإسرائيلية فعلياً نحو 4 مليارات شيكل لهذا الغرض ضمن الميزانية العامة، بالإضافة إلى 160 مليون شيكل التي تم تضمينها في ميزانية وزارة المواصلات، على أن تخصص هذه الميزانيات لمشاريع البنى التحتية وتطوير الطرقات للمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

وانخذت حكومة الاحتلال قراراً بعملية شرعية خلال الأسابيع المقبلة لـ 70 بؤرة استيطانية قرب مستوطنات قائمة، ويجري حالياً العمل على ربطها بشبكة الكهرباء والمجاري ولإقامة بنى أمنية ومنشآت عامة، كما تروج سلطات الاحتلال لخطط تمهيدية لحوالي 6500 وحدة استيطانية في مستوطنات جديدة أو قائمة في القدس الشرقية على الرغم من تعهداتها المتكررة بوقف مؤقت للبناء في المستوطنات، حيث قدمت لجنة التخطيط المحلية الإسرائيلية في القدس خطط مركز وادي الجوز للأعمال (وادي السيليكون)، والقناة السفلية، وراموت.

ويشمل مخطط القناة السفلية 1465 وحدة استيطانية، ومن شأنه أن يؤدي إلى توسيع التواصل بين «هار حوما» و«جفعات هاماتوس»، مما يؤدي إلى زيادة إسفين استيطاني بين الطرف الجنوبي للقدس الشرقية ومنطقة بيت لحم في الضفة الغربية، أما مركز أعمال «وادي الجوز»، فرغم الادّعاء بأنه سيزيد من فرص العمل للفلسطينيين ويعزز الاقتصاد في القدس الشرقية، إلا أن هناك قلقًا حادًا من أنه سيؤدي في النهاية إلى إخلاء وهدم حوالي 200 شركة فلسطينية، أما مخطط «راموت شمال أ» و«راموت شمال ب»، والذي ناقشته لجنة التخطيط المحلية، فمن شأنه أن يسفر عن توسيع مستوطنة «راموت» الحالية باتجاه الشمال الشرقي باتجاه «بير نبالا»، وفيما يخص «التلة الفرنسية/ جبل المشارف»، فإن العمل جارٍ في إطار تطوير خطتين في المنطقة ومباني حرم الجامعة العبرية في «جبل المشارف» بما مجموعه 1539 وحدة استيطانية، هذا إلى جانب التوسع في مستوطنة «بسغات زئيف».

كما قررت لجنة التخطيط والبناء اللوائية في القدس، برئاسة «شير تلمي باباي» إيداع خطة لبناء 460 وحدة استيطانية في مستوطنة «غيلو» جنوب مدينة القدس الشرقية المحتلة، وتغطي الخطة مساحة إجمالية تبلغ حوالي ثمانية دونات.

في الوقت نفسه، أكدت لجنة التخطيط والبناء في القدس أنها ستدفع بمخطط لإقامة مقر مركزي للشرطة جنوب المدينة على أراضي «جبل المكبر»، إضافة إلى مخطط لتوسيع «مستوطنة «نوف تسيون» بنحو «400» وحدة استيطانية جديدة، ووفق بلدية الاحتلال يجري في هذه المرحلة وضع اللمسات الأخيرة على مخططات البنى التحتية والاحتياجات اللازمة لتميرير الخطة بسرعة بدعوى حاجة الشرطة لمقر جديد جنوب القدس يخفف الضغط عن مركز التوقيف في «المسكوبية» ومراكز التوقيف المقامة في شمال ووسط القدس المحتلة.

ووفق المخطط، يجري توسيع في المرحلة الأولى لمستوطنة «نوف تسيون» المقامة على أراضي «جبل المكبر»، بحيث تصبح أكبر مستوطنة داخل الأحياء العربية في القدس



الشرقية، علمًا أن «نوف تسيون» تتكون حاليًا من 95 وحدة استيطانية مع حوالي 200 وحدة إضافية قيد الإنشاء، ومن المقرر أن تصبح أكبر مستوطنة في قلب حي فلسطيني في القدس الشرقية بسعة 400 وحدة استيطانية.

وضمن سلسلة من المخططات الاستيطانية المتتالية، والتي من شأنها أن ترسخ السيطرة الإسرائيلية على المزيد من الأراضي في القدس الشرقية، وتحكم فصلها عن الضفة الغربية في جميع الاتجاهات، دفعت اللجنة اللوائية الإسرائيلية مخططات لبناء 2969 وحدة استيطانية في مستوطنات «التلة الفرنسية» و«بسغات زئيف وجفعات شاكيد»، ويترتب عليها تهديد التجمعات السكانية المتواجدة في المناطق المستهدفة.

وفي القدس كذلك وبعد أشهر من العمل، شارفت سلطات الاحتلال على إنهاء مشروع الجسر الهوائي المعلق في حي «وادي الربابة» ببلدة سلوان، وهو واحد من أضخم المشاريع الاستيطانية، جنوب المسجد الأقصى المبارك، الرامية لتسهيل حركة المستوطنين وتغيير معالم المدينة المحتلة، ويمتد الجسر الهوائي المعلق بطول أكثر من 200 متر بارتفاع 35 مترًا، وعرض 4,5 أمتار، وتسعى سلطات الاحتلال من خلال ذلك إلى فرض واقع تهويدي يخرق فضاء سلوان في القدس المحتلة، وهو أحد أخطر المشاريع الاستيطانية في القدس، وهو مشروع استيطاني سياحي، حيث يسعى الاحتلال للسيطرة على «وادي الربابة»، بدءًا من «حي الثوري» مرورًا بحي «وادي الربابة» وصولًا إلى منطقة «النبى داود»، إضافة إلى أعمال أخرى في أراضي الحي لتحويلها إلى «مسارات وحدائق توراتية»، وزرع القبور الوهمية في أجزاء أخرى من الحي، وقد خصصت حكومة الاحتلال نحو 20 مليون شيكل لتنفيذ المشروع بإشراف مباشر من وزارة شؤون القدس ووزارة السياحة الإسرائيلية، وبمشاركة من سلطة تطوير القدس، وبلدية الاحتلال، وشركة «موريا» التابعة للبلدية، وجمعية «إلعاد» الاستيطانية. ووفقًا للمخطط، من المفترض أن يبدأ استخدام الجسر في شهر أيار/ مايو 2023.

في الوقت نفسه، نشرت بلدية «موشيه ليثون» بالتعاون مع شركة «شيكون فيينوي»

مخططاً جديداً لتوسيع حقوق البناء في قطع الأراضي الواقعة ضمن مستوطنة «جفعات هامتوس» المقامة على أراضي «بيت صفافا» في القدس الشرقية، ويوسع المخطط الجديد حقوق البناء على هذه الأراضي من 300 إلى 1500 وحدة استيطانية، الأمر الذي يعني بتر التواصل الجغرافي الفلسطيني بصورة نهائية بين القدس الشرقية وبيت لحم جنوباً، والحيلولة دون ربط «بيت صفافا» الفلسطينية بدولة فلسطينية مستقبلية، فتجري أعمال واسعة على الأرض من أجل مدّ البنى التحتية من أجل تمهيد الأرض لأعمال بناء يهودي مستقبلي في المستوطنة، وقد حصلت شركة «شيكون فيينوي» على نسب بناء موسعة في المستوطنة المذكورة.

كما قررت سلطات الاحتلال مؤخراً، إيداع مخطط لبناء 135 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة «معالوت الدفنا» بحي الشيخ جراح في القدس المحتلة، وفي السياق كذلك أقرت بلدية الاحتلال من خلال اللجنة المحلية للتخطيط والبناء ما يسمى خطة الحفاظ على قلعة القصر الأثرية القديمة جنوبي البلدة القديمة، التي تطلق عليها اسم (إيال) وكشفها لجمهور المستوطنين وترميمها وبناء مجمع استيطاني على جانبيها، ويقع المخطط في المجمع بين شارع الخليل بيت لحم جنوب البلدة القديمة إلى الغرب، وهي منطقة موقع أثري إلى الشمال بالقرب من شارع «S.A»، ومجمع «بيغن التراشي إلى الشرق» - بالقرب من الشريط الأثري، والكنيسة الإسكتلندية، وهضبة الكتاب المقدس، وتبلغ مساحة المخطط حوالي 513 دونماً، وقد حذّر رؤساء الكنائس والطوائف المسيحية في الأراضي المقدسة من تصعيد حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، الاستيطان في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة واستهداف أملاك المسيحيين في القدس وجعل الحياة أسوأ في مسقط رأس المسيحية، مؤكدين أن المجتمع المسيحي يتعرض لهجوم متزايد، في ظل حكومة المتطرفين والعنصريين.

وفي سياق متصل، تبدأ سلطات الاحتلال الشهر المقبل، بحفر طريق الطوق، شرق القدس، والتي يُطلق عليها الاحتلال اسم «طريق نسيج الحياة» أو «طريق السيادة» لأنها



تمهد لضم مستوطنة «معاليه أدوميم» إلى القدس وتفسح الطريق أمام تنفيذ المخطط الاستيطاني «E1»، وتأتي أعمال الحفر توطئة لرصف الشارع الذي يهدف إلى إغلاق المدخل الشمالي «بلدة العيزرية»، وتحويل الحركة نحو شمال البلدة باتجاه «جبل البابا» و«بلدة الزعيم» ليربط منطقة جنوب الضفة الغربية مع منطقة الأغوار، ومدينة أريحا في الجانب الشرقي من الضفة الغربية.

ويهدف الشارع إلى السماح للفلسطينيين بالتنقل من الجنوب إلى الشمال دون الحاجة إلى السفر على الطرق المخصصة للمستوطنين في هذه المناطق، وسيخلق تعبيد الطريق نظام طرق فصل عنصري (طريق فصل عنصري) بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والطريق ذو أهمية كبيرة لدفع خطة البناء (E1) حيث إن إنشاء شبكة طرق منفصلة للإسرائيليين والفلسطينيين سيمكّن المؤسسة الأمنية من إلغاء «حاجز الزعيم» الواقع عند المدخل الشرقي للقدس، ونقله بالقرب من شرق مستوطنة (كفار أدوميم)، وسيسمح نقله باستمرار الحركة دون تفتيش أمني ونقاط تفتيش من قبل المستوطنين من كتلة (معاليه أدوميم) إلى القدس، أما الهدف من منع الفلسطينيين دخول كتلة (معاليه أدوميم) فمن شأنه أن يسهل ضم الأراضي إلى إسرائيل بسهولة أكبر في المستقبل.

قبل انطلاق لقاءي العقبة وشرم الشيخ (26 شباط و19 آذار الماضيين)، أعلنت السلطة الفلسطينية أن من ضمن أهداف المشاركة في لقاء العقبة هو «وقف الأعمال الأحادية الإسرائيلية، وفي مقدمتها وقف الاستيطان»، وردّت إسرائيل على لسان أكثر من مسؤول أن الاستيطان هو قضية حيوية بالنسبة لإسرائيل وهو غير مطروح للتفاوض، بل إن القاسم المشترك بين جميع الأحزاب والحكومات التي تعاقبت على الحكم كان أولوية الاستيطان، بغض النظر عن انخفاضه وارتفاعه بين مرحلة وأخرى.

وبعد اللقاء بيوم واحد، قبل أن يجف حبر هذا البيان وخلال ساعات فقط، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية أن «بناء البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية سيستمر دون أي تغيير». كما أكد وزير المالية الصهيوني بتسلئيل سموتريتش، أنه «لن يتم تجميد البناء

الاستيطاني في الضفة الغربية ولو ليوم واحد».

وأكد رئيس مجلس الأمن القومي الصهيوني، وهو رئيس الوفد الإسرائيلي، إلى لقاء العقبة، تساحي هنغبي «لا يوجد تغيير في السياسة الإسرائيلية، وفي الأشهر المقبلة ستتم شرعنة 9 بؤر استيطانية وستتم الموافقة على بناء 9500 وحدة جديدة. كما لا يوجد أي قيود على أنشطة الجيش الإسرائيلي في الضفة»، والمقصود عمليات الاقتحام للمدن وإستراتيجية القتل المعتمدة ضد الشعب الفلسطيني.

لعل تصريحات وزيرى المالية (بتسلئيل سموتريتش) والأمن القومي (إيتمار بن غفير) والتهديدات المتكررة الصادرة عنهما، لا تمثل موقفها فحسب، بل هي الوجه الحقيقي للسياسة العامة الإسرائيلية.

وبالفعل ففي 21 آذار، أي بعد يومين على لقاء شرم الشيخ، صدق الكنيست الإسرائيلي على قانون يسمح للمستوطنين بالعودة إلى 4 مستوطنات في الضفة الغربية كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون قد أخلاها عام 2005 وهي مستوطنات: حوميش وغانيم وكاديم وسانور، كما أعلنت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية أن الحكومة نشرت مناقصات لبناء 1029 وحدة استيطانية في الأراضي الفلسطينية. وخلال شهر آذار فقط، أقرت إسرائيل تشريع 15 بؤرة استيطانية وتحويلها إلى مستوطنات مستوفية شروط البناء الاستيطاني الإسرائيلي، كما أقر مجلس شؤون الاستيطان تشييد 9400 شقة استيطانية لتوسيع المستوطنات القائمة حالياً.

وفي خطوة وصفها المراقبون بـ«الانقلاب على لقاءات شرم الشيخ والعقبة»، طرحت الحكومة الإسرائيلية «عطاءات لبناء 1029 وحدة استيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة». وحقيقة الأمر أنه لم يكن انقلاباً على لقاءي العقبة وشرم الشيخ لأن إسرائيل بالأساس لم تكن بوارد الالتزام بأي من مخرجات اللقاءين، كما هو دأبها بكل اللقاءات والمبادرات والجهود والقرارات، ولم تكن مشاركتها في لقاءي العقبة وشرم الشيخ أكثر من مجاملة ومسايرة لأطراف اللقاء ولتبدو بمظهر المتعاون مع الجهود الدولية، والأصل بالنسبة



لها هو متابعة تنفيذ برنامجها ومشاريعها المعتمدة كما تؤكد وقائع المشهد وتصل إليه النتائج.

ثالثاً: تنصل إسرائيل يعود إلى التزامها ببرنامجها والإصرار عليه وتحقيق أهدافها

تؤكد الاتفاقيات الموقعة بين أطراف الائتلاف الحكومي بأن الحكومة الحالية تهدف إلى ترسيخ السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، بما فيها، بل وفي مقدمتها القدس.

تبدأ اتفاقية الخطوط العامة ببند يوضح الرؤية السياسية والأيدولوجية للحكومة، فقد نصت على أن «للشعب اليهودي حق حصري لا جدال فيه في جميع أنحاء أرض إسرائيل. سوف تقوم الحكومة بتطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)، مما يعني أن هذه الحكومة تؤمن بفكرة أرض إسرائيل الكاملة ولا تلقي بالألّا للقانون الدولي أو نموذج حل، فمرجعيتها هي التوراة والاستناد على مقولتي «أرض الميعاد» و«شعب الله المختار»، التي تعطي «الحق الحصري» لليهود للاستيطان في الأرض الفلسطينية.

يتكامل بند «الحق الحصري» مع بند يشير إلى أهمية تعزيز التواجد اليهودي في القدس، مع التأكيد على ضرورة «المحافظة على القيم والتراث اليهودي»، كناية عن تعزيز السيطرة في مناطق 1967 التي تتواجد فيها مواقع «التراث اليهودي».

تهمل الخطوط العريضة الجانب السياسي وتعطي أولوية للمقاربة الأمنية في تعاملها مع الفلسطينيين.

توضح بنود الاتفاقيات الائتلافية السياسات والآليات التي ستتبعها الحكومة في التعامل مع السكان الفلسطينيين. وبشكل خاص الأراضي المصنفة «ج» في الضفة الغربية (حسب اتفاقية أوسلو)، والتي تعادل 65% من مساحة الضفة الغربية، ويطمح اليمين الإسرائيلي إلى ضمها.

يسعى الائتلاف الحكومي إلى زيادة وتيرة قمع الفلسطينيين، فقد نصت الاتفاقيات على أن وزير الأمن القومي (بن غفير) سيفحص التعليمات الخاصة بإطلاق النار من جانب الشرطة الإسرائيلية، وسيجري تغييرات عليها إن لزم الأمر، علاوة على السعي إلى سنّ عقوبة الإعدام بحق المقاوم.

وفي السياق نفسه، محاولة تغيير أوضاع السجناء الأمنيين، حيث يُجرى تعديل تشريعي على قانون السجون.

انعكس البرنامج الانتخابي للصهيونية الدينية (الداعي لضم الضفة الغربية) على بنود اتفاق الائتلاف الحكومي، من حيث السعي إلى فرض السيادة على مناطق الضفة الغربية وضمها، فنص على «قيام رئيس الحكومة ببلورة وتطوير سياسات معينة، بموجبها سيتم فرض السيادة على «يهودا والسامرة»، مع اختيار الوقت المناسب ومع الأخذ بعين الاعتبار «الحسابات القومية والدبلوماسية الدولية الإسرائيلية».

يتشابه هذا البند مع ما تم الاتفاق عليه في سنة 2020 في الحكومة الـ35، المكونة من تكتلي الليكود (برئاسة نتنياهو)، وأزرق أبيض (برئاسة بني غانتس)، إذ نص البند 28 من الاتفاق على ضم مناطق في الضفة الغربية، مع ضرورة التنسيق بشكل كامل مع الولايات المتحدة الأميركية، لتنفيذ رؤية الرئيس دونالد ترامب للسلام (صفقة القرن)، والبدء في تنفيذ الضم بتاريخ 2020 / 7 / 1، وذلك بعد إقراره في الحكومة أو الكنيست.

تدرك أطراف الائتلاف الحكومي صعوبة الإعلان عن ضم الضفة الغربية دون موافقة الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فكان الاستدراك في صياغة البند بإدراج عبارة «مع الأخذ بعين الاعتبار الحسابات القومية والدبلوماسية الدولية»، لكن عدم القدرة على الإعلان عن الضم لم يمنع هذه الحكومة من وضع خطط وسياسات لتنفيذ خطوات الضم على الأرض، حتى تنهياً الفرصة المناسبة للإعلان عنه بشكل رسمي.



يتمظهر الضم على أرض الواقع في سياسات وخطوات عدة، من بينها التركيز على المناطق المصنفة «ج» وكذلك تدعيم الاستيطان في الضفة الغربية. يمكن في السياق نفسه النظر إلى تخصيص ميزانية مقدارها 600 مليون شيكل لتنظيم معابر العمال الفلسطينيين ومن أجل حل مشكلة عدم (الاستقبال الخليوي) لشركات (الاتصال الإسرائيلية) في جميع مناطق الضفة الغربية.

يندرج تحت الخطط، العمل على الضم حماية «أراضي الدولة»، في إشارة للأراضي الأميرية التابعة للدولة أيام الحكم العثماني، والتي يقع معظمها في المناطق المصنفة «ج». وقد خصصت ميزانية مقدارها 300 مليون شيكل، لمنع استخدام الفلسطينيين لهذه الأرض، بذريعة أن استيلاءهم عليها «غير قانوني».

وفي المضمار نفسه، سيتم تعديل الأوامر العسكرية فيما يتعلق بنقل ملكية الأراضي، مما سيسمح بتملك المستوطنين لأراضي في الضفة الغربية.

يستخدم الائتلاف الحكومي ذريعة الحفاظ على «التراث» لترسيخ الضم، حيث سيتم تخصيص ميزانية مقدارها 150 مليون شيكل للحفاظ على «التراث».

يمكننا القول إن تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية سيرسخ الضم على أرض الواقع، تجسد ذلك بتخصيص ميزانية «إضافية» مقدارها 750 مليون شيكل لقسم الاستيطان، مع وضع خطة خمسية لتطوير الاستيطان وتعزيزه في الضفة الغربية.

أفردت الاتفاقيات الائتلافية بنوداً عدة تتعلق بالقدس وتعزيز السيادة الإسرائيلية فيها. فتحت عنوان «القدس الموحدة عاصمة إسرائيل»، تنص البنود على تطوير وبناء واسع للمستوطنات في مدينة القدس، مع تخصيص ميزانيات لذلك، مع الإشارة إلى أهمية الحفاظ على السيادة ومنع أي نشاط للسلطة الفلسطينية في القدس.

وكلمة الفصل الأخيرة في هذه المقالة، إن حكومة اليمين الإسرائيلي الغاشية لا ترى وجوداً للسلطة الفلسطينية، ولا ترى في الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية

بما فيها القدس لإيهودا والسامرة وأرض إسرائيل التوراتية، وإن الهدف ليس إلا ضم هذه الأرض وتطبيق نظام إقامة دون أي حقوق سياسية للفلسطينيين وإما فاقتلاعهم وتهجيرهم دون أي اعتبار لتهدئة أو متطلبات استقرار بالضفة الغربية، ولعل المقصود بمصطلح الهدنة والتهدئة المطروح، والذي يتم التداول بشأنه في مستويات ومحافل عديدة بمكان آخر مختلف، ليس هنا مكانه أو مجاله.